

بعض مؤشرات البنوك التجارية وأثرها في الاستقرار النقدي في العراق للمدة 1991- 2015

أ.م.د. ليلي بدوي خضير*

المستخلص

يعكس الجهاز المصرفي لبلد ما التطورات النقدية والمالية فيه، ويعد ركيزة تستند عليها السلطات النقدية لرسم سياستها، وقد تناول البحث تحليل العلاقة بين مؤشرات البنوك التجارية والاستقرار النقدي في العراق للمدة (1991-2015) باستعمال نماذج الانحدار المتعدد بعد إجراء اختبارات الاستقرارية للبيانات وقد أظهرت النتائج المستخرجة وفقا للبرنامج الإحصائي (Eviews9) عدم قدرة البنوك التجارية في التأثير في الاستقرار النقدي والذي يعود الى تخلف العادات المصرفية وعدم تطوير أنظمتها الالكترونية وقصور الوعي المصرفي فضلا عن تدخل الحكومة بتحويل الدولارات النفطية بالعملة المحلية الذي يعد عامل أساس بالتأثير في الاستقرار النقدي .
الكلمات الرئيسية : البنوك التجارية ، الاستقرار النقدي .

Some indicators of commercial banks and their impact on monetary stability in Iraq for the period (1991-2015)

Abstract

The banking system of any country reflects the latteis monetary and financial developments and serves as a basis for monetary authorities to shape its policy, The study has examined the analysis of the relationship between commercial banks and monetary stability in Iraq for the period (1991-2015) using multiple regression models . after using stability tests for data The results obtained according to the program (Eviews 9) have shown the inability of commercial banks to affect the stability of monetary due to the backwardness of banking habits and the lack of development of electronic systems and lack of awareness of banking as well as the government intervention to convert oil dollars into local currency, which is the main factor affecting the Cash stability.

المقدمة

تمارس البنوك التجارية أعمالها وفق نظام الاحتياطات الجزئية اذ تستخدم الاحتياطات الفائضة عن حاجة الاحتياطي النقدي المطلوب تجاه الودائع في عمليات ائتمانية واستثمارية، وتعد الاحتياطات الفائضة الأساس الذي تستمد منه البنوك التجارية قدرتها على خلق ودائع جديدة يطلق عليها ودائع مشتقة تمثل كميات اضافية من النقود تضاف الى وسائل الدفع المتاحة في الاقتصاد ، مما جعل البنوك التجارية تنفرد عن باقي المؤسسات المالية لإمكانيتها على خلق هذه الودائع المشتقة وتأثيرها في عرض النقد والاستقرار النقدي في الاقتصاد . وقد تناولت موضوع الاستقرار النقدي العديد من الدراسات فقد وجدت (عبد الفتاح)1 في دراستها في مصر ان الاستقرار النقدي تراوح بين (1,7% - 23%) خلال المدة المدروسة 2000-2012 وجاء متسقا مع تقلبات الاسعار في مصر، ووجدت دراسة (عبد الحميد)2 ان تقلبات النفط تأثر على الاستقرار النقدي في الجزائر،

* جامعة الكوفة / كلية الادارة والاقتصاد .

مقبول للنشر بتاريخ 2018/10/2

1 سامية محمد عبد الفتاح ، قياس التغيرات في مستوى الاسعار وعلاقتها بتطور عرض النقد في جمهورية مصر العربية (Mansoura Univ.J. Agric. Econom and Social sci) المجلد 5 العدد 18 السنة 2014 ص 1250
2 لخدمى عبد الحميد، اثار تغيرات سعر النفط على الاستقرار النقدي في الاقتصاديات النفطية دراسة تحليلية وقياسية لحالة الجزائر ،رسالة ماجستير ، جامعة تلمسان ، الجزائر ، 2011، ص225.

وكذلك وجدت دراسة (شبيبة) 3 ان السياسات النقدية التي يتبعها بنك الجزائر كانت فعالة في تحقيق الاستقرار النقدي باستثناء سنتي 2008 و2009 ، بينما وجد (المشهداني وطعمة) 4 ان السياسة النقدية غير قادرة على احداث الاستقرار النقدي المطلوب في الاقتصاد العراقي ، ولكن وجد (Herre,Rio) 5 في دراستهما التي شملت 79 دولة للمدة 1970-1999 ان تركيز البنك المركزي على الاستقرار يقلل من احتمال حدوث الازمات المصرفية، واكد (Feerguson) 6 ان الاستقرار المالي ذو اهمية حيوية للبنوك المركزية ويعد احد اهدافها المهمة الذي لا بد وان يأخذ بالحسبان عند صياغة قرارات سياستها ، في حين اكد (Ricks) 7 الى ضرورة الموازنة بين زيادة المعروض النقدي مقابل الفوائد التي يجنيها من الاستقرار النقدي أي مراعاة السيطرة على المعروض النقدي للتمتع بمزايا الاستقرار النقدي التي تعكس وضع البنوك التجارية في التأثير على الاستقرار النقدي وهو ماتحاول هذه الدراسة التركيز عليه.

اهمية البحث

تنطلق اهمية البحث من دور البنوك التجارية في جذب ادخارات الوحدات الاقتصادية ذات الفائض ومد القطاعات الاقتصادية الاخرى ذات العجز بالأموال باستعمال البنية المضاعف النقدي في خلق ودائع مشتقة تزيد عن المدخرات التي بحوزتها ، ومن هذا تأتي أهمية البحث في تحليل العلاقة بين بعض مؤشرات البنوك التجارية والاستقرار النقدي في العراق خلال المدة (1991-2015) .

مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث في عدم الوضوح الذي يشوب مدى إمكانية البنوك التجارية من خلال الوظائف التي تقوم بها في التأثير في الاستقرار النقدي في العراق خلال المدة (1991-2015) .

هدف البحث

يهدف البحث الى دراسة اثر بعض مؤشرات البنوك التجارية في الاستقرار النقدي في العراق خلال المدة (1991-2015) .

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية اساسية مفادها "وجود علاقة ذات دلالة معنوية موجبة لأثر البنوك التجارية في الاستقرار النقدي في العراق خلال المدة (1991-2015)".

المبحث الاول

البنوك التجارية والاستقرار النقدي

اولاً : البنوك التجارية

تعد السياسات التي تنتهجها البنوك التجارية احد الاركان الاساسية للسياسات النقدية والاقتصادية، وذلك من خلال الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية المتمثلة في قبول الودائع من المودعين ، وتقديم القروض المختلفة للمقترضين⁸، فضلا عن قدرتها في خلق ائتمان اضافي بفعل المضاعف النقدي (Multiplier Monetary) والذي يتركز من خلال قدرة البنوك التجارية على التوسع المضاعف في خلق ودائع جارية مشتقة تعادل عدة أضعاف الوديعة الاصلية الموجودة لديها⁹، وتعد هذه السمة اهم ما يميز البنوك التجارية عن

3 مينة شبيبة ، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2014 ، رسالة ماجستير ، جامعة محمد خيضر – سكرة ، 2016 ، ص112.

4 احمد جاسم المشهداني ، حيدر حسين ال طعمة ، دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2009) ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، العدد 33 ، 2012 ، ص 143 .

5- Herrero .A.G and Riop.d., Financial stability and the Design of Monetary Policy ,Banco de Espina ,2003 ,p6.

6- Ferguson R.w. ,Should Financial stability Be An Explicit central bank objective ? In (monetary Stability ,Financial Stability and The business cycle: Five views) ,BIS Papers no (18),2003,p12.

7-Ricks m., A Regularoty Design For Monetary Stability Vanderbilt law , Review ,vol (65).No (5),2012,p1352 .

8-Marcia M .cornet , Hassan Tehranian, An Overview of Commercial Banks : Performance ,and Market value ,Review of Financial Economics ,13, 2004,p1.

غيرها من المؤسسات المالية، إذ تستطيع خلق نقود بشكل تعهدات للدفع (قروض ائتمانية) تعد بمثابة التزامات على نفسها تفوق ما متوفر لديها من احتياطات نقدية او ودائع فعلية من خلال تسجيل قيود محاسبية لعمليات الايداع¹⁰. ويتأثر المضاعف النقدي بالعديد من العوامل تتمثل بسلوك البنوك التجارية والبنوك المركزية من حيث تغير نسب احتياطياتها النقدية فضلاً عن سلوك الافراد في تغير نسب ودائعهم¹¹. ولم تقتصر نشاطات البنوك التجارية على الوظائف التقليدية ليتعداها الى وظائف اتسمت بالحدثة والتميز مثل: تحصيل الشيكات والكمبيالات وخصمها، فتح الاعتمادات المستندية، إصدار الكفالات المصرفية، بيع وشراء العملات الأجنبية والشيكات السياحية وسداد المدفوعات نيابة عن الغير وتحصيل الاوراق التجارية وخدمات البطاقات الائتمانية وتأجير الخزائن الحديدية، بالإضافة إلى ذلك تقوم بتقديم الاستشارات المالية والنصح والإرشاد لعملائها في كل ما يواجه مشروعاتهم من صعوبات ومشكلات وغيرها من المهام.

ثانياً : الاستقرار النقدي

يعرف الاستقرار النقدي بأنه مقياس ذو طبيعة تركيبية لقياس ابعاد التضخم في اقتصاد ما بشكل نسبي بين تطور عرض النقد والطلب عليه، ويعد تحقيق الاستقرار النقدي هدفا تسعى السلطات النقدية للوصول اليه مستخدمة العديد من الوسائل منها وسائل كمية متمثلة (بسرعة اعادة الخصم والاحتياطي القانوني والسوق المفتوحة) فضلاً عن الوسائل او الاساليب النوعية (كتوجيه الائتمان نحو قطاعات معينة)، وقد تم الاستناد في بيان الاستقرار النقدي الى تحليل النقديين في تفسير التضخم إذ يتم الربط بين تطور وسائل الدفع متمثلة بكمية النقود وتطور كميات السلع والخدمات داخل الاقتصاد المعني وكما في المعادلات الاتية¹².

$$\text{معدل التغير في كمية وسائل الدفع} = \frac{\Delta M}{M} \dots\dots\dots (1)$$

$$\text{معدل التغير في اجمالي الناتج الحلي الاجمالي} = \frac{\Delta y}{y} \dots\dots\dots (2)$$

وبعد قسمة المعادلة رقم 1 على المعادلة رقم 2 نحصل على معامل الاستقرار النقدي:

$$B = \frac{\Delta m}{\frac{\Delta y}{y}} \dots\dots\dots (3)$$

ومن خلال المعادلة السابقة يمكن التعرف على تحقيق الاستقرار النقدي من عدمه فاذا بلغت قيمة $B=1$ تشير الى تمتع الاقتصاد بوضع الاستقرار النقدي، اما اذا كانت قيمة $B > 1$ فتدل على انعدام الاستقرار النقدي ووجود ضغوط تضخمية اما اذا كانت قيمة $B < 1$ انعدام حالة التوازن النقدي مما يدل على انخفاض الأسعار.

ثالثاً : العلاقة بين البنوك التجارية والاستقرار النقدي

تؤثر البنوك التجارية في الاستقرار النقدي من خلال عمل المضاعف النقدي فعملية خلق ودائع جارية (تحت الطلب) جديدة تشكل نقوداً لم تكن موجودة اصلاً وتستمد صفة النقود من كونها قابلة للسحب بصكوك، وترتب على ذلك ان جزءاً مهماً من ودائع البنوك التجارية يتداول نقوداً، إذ ان الودائع الجارية هي جزء من عرض النقد، بل انها تشكل الجزء الاعظم منه في البلدان المتقدمة، فان اية زيادة في الودائع الجارية تحدث فضلاً عن الكمية الاجمالية المعروضة من النقود، ومعنى ذلك ان للبنوك التجارية دوراً مهماً في التأثير المباشر في عرض النقد¹³، وبالتالي في الاستقرار النقدي في الاقتصاد المعني.

المبحث الثاني

تحليل الاستقرار النقدي والعوامل المؤثرة فيه للعراق للمدة (1991-2015)

اولاً : تحليل واقع عرض النقد ومكوناته في العراق للمدة (1991-2015)

1- مفهوم عرض النقد

تتعدد المفاهيم المفسرة لعرض النقد الى عدة مفاهيم بحسب المكونات الرئيسية لكل مفهوم وكما يأتي:
- عرض النقد بالمعنى الضيق:

9- RaghbendraJha, Deba Prasad Rath, On the Endogeneity of the Money Multiplier in India, Research School of Pacific and Asian Studies,p4.

10- عبد الحسين جليل الغالبي، كاظم الاعرجي، اساسيات النقود والبنوك، دار النبراس،النجف، 2016، ص 72.

11 - صلاح محمود حسين، معامل الاستقرار النقدي في الاقتصاد السعودي (1397-1403)، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والادارة، م، 1، 1988، ص169

12 عوض فاضل الدليمي، النقود والبنوك، جامعة بغداد، 1990، ص ص 637-638.

13 - رضا صاحب ابو حمد، ادارة المصارف، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان، 2002، ص 6.

يرمز له M1 ويشمل مجموع وسائل الدفع المتداولة والمستعملة فعلا في التداول والتي يحتفظ بها الجمهور والمشروعات بشكل ارسدة نقدية ، ويعد بمثابة دين على الجهاز المصرفي وحقوقا للأفراد سواء كان عملة مصدرة من البنك المركزي او ماتولده البنوك التجارية من ائتمان¹⁴، وكما في المعادلة ادناه :

$$M1 = C + D \dots \dots (4)$$

C تشير الى العملة في التداول

D تشير الى الودائع الجارية

-عرض النقد بالمعنى الواسع :

يرمز له M2 ويشمل عرض النقد بالمعنى الضيق مضافا اليه الارصدة النقدية في حسابات التوفير او الودائع الثابتة (الزمنية) في البنوك التجارية ، ويقصد بالودائع الثابتة المبالغ التي يرتبط ايداعها بفترة زمنية محدودة¹⁵.

$$M2 = M1 + S + T \dots \dots (5)$$

S تشير الى حسابات التوفير

T تشير الى الودائع الزمنية

-عرض النقد بالمعنى الاوسع:

يرمز له M3 ويشمل M2 مضافا اليه ودائع التوفير خارج البنوك التجارية.

$$M3 = M2 + F \dots \dots (6)$$

تشير الى ودائع التوفير خارج البنوك التجارية

2 - تحليل مكونات عرض النقد M1

يوضح الجدول (1) الارتفاع الكبير والمستمر في عرض النقد M1 خلال المدة المدروسة اذ بلغ في الاعوام (1993،1994) (238901،86430) مليون دينار على التوالي ، لتشهد الاعوام اللاحقة ارتفاعات متواصلة حتى بلغ في عام 2013 (73830964) مليون دينار ، الا انه انخفض خلال عامي (2014-2015) الى (65435425- 72692448) مليون دينار ، وعند تحليل مكونات عرض النقد M1 احتلت العملة المتداولة النسبة الاكبر مقابل الودائع الجارية ، اذ بلغت العملة المتداولة (67134،36021) مليون دينار في الاعوام (1992،1993) على التوالي، في حين بلغت الودائع الجارية (7888، 19296) مليون دينار للأعوام ذاتها ،ويمكن ارجاعها الى قلة الوعي المصرفي وانخفاض ثقة الجمهور بالمصارف رافقها اخفاق النظام المصرفي في جذب السيولة من الافراد ، فانخفاض سعر الفائدة الحقيقي متأثرا بمستويات التضخم المرتفعة أسهم في تشجيع التفضيل النقدي ، الا ان نسب النمو للودائع الجارية شهدت ارتفاعا متواصلا اذ بلغت في عام 2003 (154.23) مقارنة بنسبة نمو العملة المتداولة البالغة (66.22) للعام ذاته . ثم تغير الوضع في عام 2005 اذ انخفضت نسب معدل النمو السنوي للودائع الجارية الى (-23.42) والتي تعكس الوضع المرتبك الذي مر به الاقتصاد العراقي . ثم ارتفعت نسبة النمو السنوي للودائع الجارية اذ بلغ النمو السنوي للودائع الجارية (76.50) في عام 2010 مقارنة بمعدل نمو سنوي للعملة المتداولة بلغ (10.54) للعام ذاته والذي يعود الى استقرار الوضع الاقتصادي اذ تعززت الثقة بالنظام المصرفي ، فارتفعت الودائع الجارية بصورة كبيرة اذ بلغت (33142224،38835511،36620855) مليون دينار للأعوام (2012، 2013، 2014) على التوالي قابلها ارتفاعا طفيفا في العملة المتداولة اذ بلغت (30593647، 34995453، 36071593) مليون دينار للأعوام ذاتها ، ويتضح من الاشكال (1) و(2) الارتفاع الواضح في العملة المتداولة مقارنة بالودائع الجارية خلال المدة (1991-2003)، وبالرغم من الارتفاعات الكبيرة في معدلات نمو الودائع الجارية الا ان العملة المتداولة حافظت على مكانتها في الاستحواذ على النسبة الاكبر في عرض النقد M1 خلال المدة (2003-2010)، الا ان الاعوام الاخيرة من المدة المدروسة ارتفعت الودائع الجارية ارتفاعا كبيرا فاقت الزيادة في العملة المتداولة .

جدول (1)

يوضح عرض النقد M1 ومكوناته في الاقتصاد العراقي للمدة (1991-2015)(مليون دينار)،(نسب مئوية)

السنة	صافي العملة	معدل النمو السنوي %	الودائع الجارية	معدل النمو السنوي %	عرض النقد M1
91	21873	-	2797	-	24670
92	36021	39.27	7888	182.01	43909

6-Gampbell R .McConnell and Staley L.Byre, Economics. Principles and Problems and Policies, McGraw-Hill, Irwin, New York, 15ed, 2002, P.P245-246.

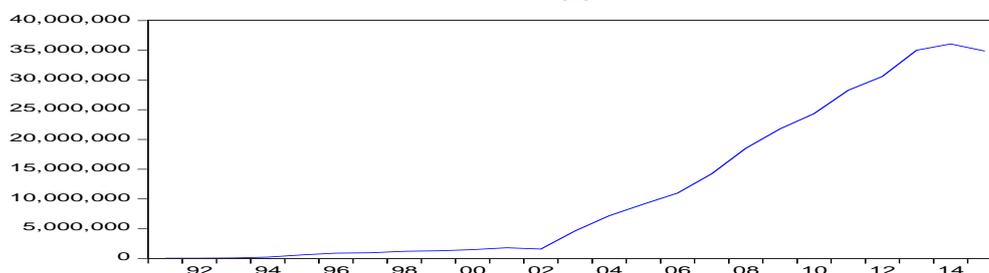
15- عبد المنعم السيد علي ، نزار سعد الدين العيسى ، النقود والمصارف والاسواق المالية ، دار الحامد للنشر، عمان ، 2004 ، ص52 .

86430	144.62	19296	46.34	67134	93
238901	104.52	39465	66.33	199436	94
705064	205.75	120666	65.87	584398	95
960503	34.62-	78887	33.71	881616	96
1038097	37.24	108269	5.18	929828	97
1351876	47.17	159346	22.02	1192530	98
1483836	30.920	208616	6.48	1275220	99
1728006	21.60	253685	13.50	1474321	2000
2159089	48.37	376398	17.29	1782691	2001
3013601	19.53	449908	14.0-	1563693	2002
5773601	154.23	1143807	66.22	4629794	2003
10148626	161.03	2985681	35.36	7162945	2004
11399125	23.42-	2286288	21.39	9112837	2005
15460060	96.47	4491961	16.91	10968099	2006
21721167	66.73	7489467	22.93	14231700	2007
28189934	29.48	9697432	23.04	18492502	2008
37300030	60.08	15524351	15.07	21775692	2009
51743489	76.50	27401297	10.54	24342192	2010
62473929	24.76	34186568	13.94	28287391	2011
63735871	3.05-	33142224	7.53	30593647	2012
73830964	17.17	38835511	12.57	34995453	2013
72692448	5.70-	36620855	2.98	36071593	2014
65435425	16.49-	30580169	3.48-	34855256	2015

المصدر: العمود الأول والثالث والخامس البنك المركزي العراقي ، الجهاز المركزي للإحصاء والابحاث نشرات احصائية لسنوات متفرقة.

- العمود الثاني و الرابع تم احتسابه من قبل الباحثة...النمو السنوي = $\frac{\text{الجديد} - \text{القديم}}{\text{القديم}} * 100$

CC

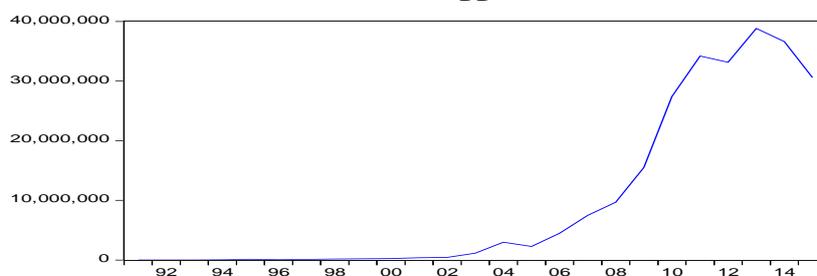


الشكل (1)

صافي العملة في التداول في العراق للمدة (2015-1991)

المصدر : من عمل الباحثة بالاعتماد على الجدول (1)

DD



الشكل (2)

الودائع الجارية في العراق للمدة (2015-1991)

المصدر من عمل الباحثة بالاعتماد على الجدول (1)

3- تحليل مكونات عرض النقد M2

يتضح من الجدول (2) الارتفاع المستمر في عرض النقد M2 خلال المدة المدروسة إذ بلغ معدل النمو السنوي خلال الاعوام (1993، 1994، 1995) (100.01، 143.57، 179.31) على التوالي، وجاءت الزيادات الكبيرة في مقادير عرض النقد خلال هذه الاعوام انعكاساً لعمليات الاصدار النقدي الواسع الذي اتبعته الحكومة لتمويل العجز في الموازنة بسبب ظروف العقوبات الاقتصادية وانعدام الحصول على النقد الاجنبي لمنع تصدير النفط العراقي الى الاسواق العالمية، واستمر M2 في الارتفاع خلال الاعوام اللاحقة بنسب متفاوتة باستثناء عام 2015 إذ انخفض بشكل ملحوظ فبلغ (82595000) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي سالب قدره (-0.08)، وعند تحليل مكونات عرض النقد M2 اتضح ان عرض النقد M1 شكل النسبة الاعلى إذ بلغ في عام 1993 (86430) مليون دينار مقابل (27236) مليون دينار ودائع توفير، وبلغ معدل النمو السنوي لعرض النقد M1 في عام (1994) (176.41) مقارنة بمعدل النمو السنوي لودائع التوفير التي بلغت (39.393) للعام المذكور، واستمر عرض النقد M1 ليشكل النسبة الاعلى للاعوام اللاحقة إذ بلغ في عام 2013 (73830964) مليون دينار مقابل (13848036) مليون دينار ودائع توفير للعام ذاته. ويتضح من الشكلين (3) و(4) الارتفاع الكبير في مسار منحنى عرض النقد M1 مقارنة بالودائع وشبه النقد، فشهدت الودائع وشبه النقد انخفاضاً ملحوظاً في عام 2007 في حين استمر عرض النقد M1 في الارتفاع للاعوام اللاحقة باستثناء عامي (2014، 2015) شهدا انخفاضاً طفيفاً مقارنة بانخفاض الودائع وشبه النقد التي انخفضت انخفاضاً كبيراً في عام 2015.

جدول (2)

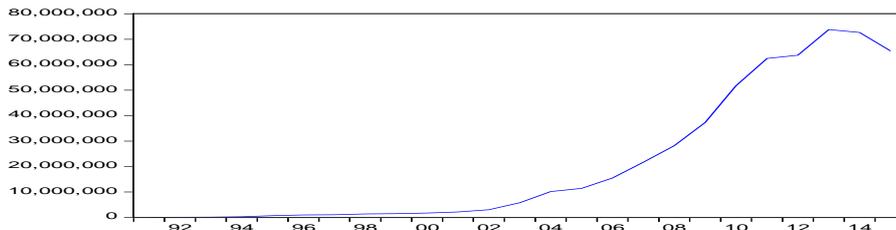
عرض النقد M2 ومكوناته في الاقتصاد العراقي للمدة (1991-2015) مليون دينار / نسب مئوية

السنة	عرض النقد M1	معدل النمو السنوي %	الودائع وشبه النقد	معدل النمو السنوي %	عرض النقد M2	معدل النمو السنوي %
91	24670	-	7052	-	31722	-
92	43909	77.98	12920	83.210	56829	79.14
93	86430	96.83	27236	110.805	113666	100.01
94	238901	176.41	37965	39.393	276866	143.57
95	705064	195.12	68273	79.831	773337	179.31
96	960503	36.22	123669	81.139	1084172	40.19
97	1038097	8.07	204472	65.338	1242569	14.61
98	1351876	30.22	294364	43.963	1646240	32.48
99	1483836	9.76	373570	26.908	1857406	12.82
2000	1728006	16.45	486066	30.114	2214072	19.20
2001	2159089	24.94	678959	39.685	2838048	28.18
2002	3013601	39.57	838640	23.519	3852241	35.73
2003	5773601	91.58	1179819	40.682	6953420	80.50
2004	10148626	75.77	1349522	14.384	11498148	65.36
2005	11399125	12.32	3260225	141.584	14659350	27.49
2006	15460060	35.62	5590189	71.466	21050249	43.59
2007	21721167	40.49	5198829	7.001-	26919996	27.88
2008	28189934	29.78	6671993	28.336	34861927	29.50
2009	37300030	32.31	8055259	20.732	45355289	30.10
2010	51743489	38.72	8545679	6.088	60289168	32.92
2011	62473929	20.73	9593380	12.260	72067309	19.53
2012	63735871	2.02	11730129	22.273	75466000	4.71
2013	73830964	15.83	13848036	18.055	87679000	16.18
2014	72692448	1.54-	18035552	30.239	90728000	3.47
2015	65435425	9.98-	17159575	4.857-	82595000	-0.08

المصدر: العمود الاول والثالث والخامس/ البنك المركزي العراقي، الجهاز المركزي للإحصاء والابحاث نشرات احصائية لسنوات متفرقة.

- العمود الثاني والرابع من عمل الباحثة.

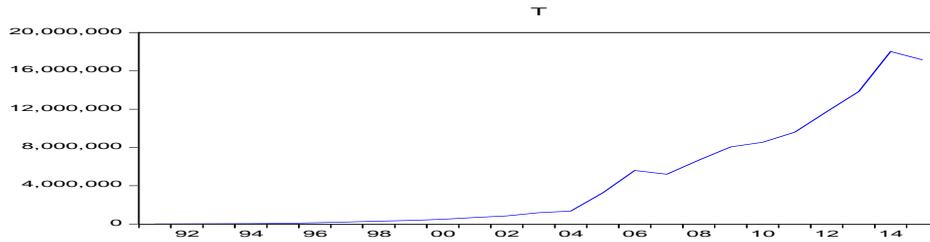
M1



الشكل (3)

عرض النقد (M1) في الاقتصاد العراقي للمدة (2015-1991)

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على الجدول (2)



الشكل (4)
الودائع وشعبة النقد في الاقتصاد العراقي للمدة (2015-1991)
المصدر : من عمل الباحثة بالاعتماد على الجدول (2)

ثانياً : تحليل الناتج المحلي الاجمالي

يتضح من الجدول (3) التذبذب الكبير في معدلات الناتج المحلي الاجمالي للاقتصاد العراقي خلال المدة المدروسة ليعبر عن الواقع الاقتصادي والظروف السياسية والعسكرية التي عانى منها الاقتصاد، اذ شهد انخفاضا كبيرا خلال عامي (1994، 1995) فبلغ معدل النمو السنوي (3.85، 2.12) للأعوام المذكورة وجاء هذا الانخفاض متزامنا مع العقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق وتوقف تصدير النفط الذي يعد المورد الرئيسي، الا ان السنوات اللاحقة شهدت ارتفاعا يكاد يكون مستمرا وذلك يرجع الى تعافي الاقتصاد العراقي والسماح الجزئي بتصدير النفط، الا انه انخفض في عامي (2002، 2003) فبلغ معدل النمو (- 6.90، -33.10) متأثرا بدخول قوات التحالف للعراق وتضرر المنشآت النفطية وتوقف العديد من المصانع، وخلال الاعوام الاخيرة من المدة المدروسة ارتفع الناتج المحلي الاجمالي ارتفاعا ملحوظا اذ بلغت معدلات النمو السنوي في الاعوام (2011، 2012) مانسبته (10.21، 10.29) ويعود الى ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية وزيادة الكميات المصدرة منه.

جدول (3)

الناتج المحلي الاجمالي للاقتصاد العراقي للمدة (2015-1991) بالأسعار الثابتة لسنة 1988 (مليون دينار)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي	معدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي %	السنة	الناتج المحلي الاجمالي	معدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي %
1991	10682.0	-	2004	41607.8	54.15
1992	14163.5	32.59	2005	43438.8	4.40
1993	18453.6	30.28	2006	47851.4	10.15
1994	19164.9	3.85	2007	48510.6	1.37
1995	19571.2	2.12	2008	51716.6	6.60
1996	21728.1	11.02	2009	54721.2	5.80
1997	26342.7	21.23	2010	57751.6	5.53
1998	35525.0	34.85	2011	63650.4	10.21
1999	41771.1	17.58	2012	70201.3	10.29
2000	42358.6	1.40	2013	73158.0	4.21
2001	43335.1	2.30	2014	73411.0	0.34
2002	40344.9	6.90-	2015	73452.8	0.05
2003	26990.4	33.10-			

المصدر : العمود الاول البنك المركزي العراقي، الجهاز المركزي للإحصاء والأبحاث نشرات احصائية لسنوات متفرقة.
-العمود الثاني من عمل الباحثة.

ثالثاً : تحليل الاستقرار النقدي

عانى الاقتصاد العراقي من اختلال مستمر في الاستقرار النقدي طوال المدة المدروسة، فشهد عقد التسعينات تذبذباً واضحاً، فبعد ان بلغت النسبة (2.428، 3.302) خلال عامي (1992، 1993) ارتفعت ارتفاعاً كبيراً خلال الاعوام (1994، 1995)، اذ بلغت (37.250، 84.584) لتعكس الضغوط التضخمية التي عانى منها الاقتصاد نتيجة الاصدار النقدي الذي اتبعته الحكومة لتغطية نفقات الحرب مع ايران وتمويل عجز الموازنة بسبب العقوبات الاقتصادية، ثم بدأ ينخفض تدريجياً خلال الاعوام اللاحقة ليعكس حالة الانكماش السائدة، اذ كان للأوضاع الاقتصادية والسياسية التي تعرض لها العراق نتيجة الحرب وتوقف الانتاج النفطي وسيادة حالة من اللامبالية في الاقتصاد، ليصل الى (-5.179، -2.432) في الاعوام (2002، 2003) على التوالي، ثم شهدت الاعوام الاخيرة من المدة تذبذباً بين الارتفاع تارة والانخفاض تارة اخرى، ليشهد عام 2015 انخفاضاً ملحوظاً، اذ كانت الحرب على داعش وسيطرته على العديد من الابار النفطية فضلاً عن انخفاض اسعار النفط عالمياً الاثر البارز في الانكماش اذ بلغ معدل الاستقرار النقدي (-1.574).

جدول (4)

الاستقرار النقدي في العراق للمدة 2015-1991

السنة	معدل الاستقرار النقدي	السنة	معدل الاستقرار النقدي
1992	2.428	2004	1.207
1993	3.302	2005	6.248
1994	37.250	2006	4.292
1995	84.584	2007	20.241
1996	3.647	2008	4.464
1997	0.688	2009	5.181
1998	0.932	2010	5.946
1999	0.730	2011	1.913
2000	13.652	2012	0.458
2001	12.225	2013	3.842
2002	5.179-	2014	10.055
2003	2.432-	2015	1.574-

المصدر : من عمل الباحثة بالاعتماد على الجدولين (2)،(3) وحسب المعادلة (3).

المبحث الثالث

تحليل لبعض مؤشرات البنوك التجارية في العراق للمدة (2015-1991)

أولاً : الرصيد النقدي

يسمى أيضا بالنقود عالية الجودة وتشمل العملة في التداول* والاحتياطيات الكلية التي هي عبارة عن الاحتياطي القانوني والاحتياطيات الفائضة، وتؤثر تغيرات الرصيد النقدي في عرض النقد بصورة مضاعفة ويحتسب كما في المعادلة 16

$$M = m * MB \dots (7)$$

يتضح من الجدول (5) تذبذباً للرصيد النقدي للبنوك التجارية والذي انعكس في استمرار انخفاض معدلات النمو السنوي له باستثناء اعوام قليلة ارتفع فيها اذ بلغ في عامي (1995،1994) (205.35 ، 195.54) على التوالي، الا انه شهد ارتفاعاً كبيراً في عام 2004 اذ بلغ معدل النمو السنوي (225.41) والذي يعد اعلى معدل نمو خلال المدة المدروسة، اذ كان للإصلاحات التي قام بها البنك المركزي بتحرير اسعار الفوائد والقروض والائتمان فضلاً عن استبدال العملة القديمة بالعملة الجديدة وتعزيز الثقة بالدينار العراقي الاثر البارز في ارتفاعه ، في حين شهدت الاعوام الاخيرة من المدة معدلات نمو سالبة بلغت (-9.59،-12.59) للعامين (2015،2014) وذلك يعود الى اكتناز الاموال خارج الجهاز المصرفي وضعف الثقة بالجهاز المصرفي وتدني الوعي المصرفي وانخفاض في عمل مضاعف الائتمان الذي اثرا بشكل كبير على انخفاض قيمة الرصيد النقدي .

جدول (5)

الرصيد النقدي للبنوك التجارية للمدة (2015-1991) مليون دينار

السنة	الرصيد النقدي	السنة	معدل النمو السنوي للرصيد النقدي %	السنة	الرصيد النقدي	معدل النمو السنوي للرصيد النقدي %
1991	22957	2004	-	1991	22957	-
1992	39848	2005	73.57	1992	39848	73.57
1993	68692	2006	72.38	1993	68692	72.38
1994	209753	2007	205.35	1994	209753	205.35
1995	619906	2008	195.54	1995	619906	195.54
1996	910171	2009	46.82	1996	910171	46.82
1997	976043	2010	7.23	1997	976043	7.23
1998	1225068	2011	25.51	1998	1225068	25.51
1999	1346955	2012	9.94	1999	1346955	9.94
2000	1521884	2013	12.98	2000	1521884	12.98
2001	1891210	2014	24.26	2001	1891210	24.26
2002	2700391	2015	42.78	2002	2700391	42.78
2003	3754923		39.05	2003	3754923	39.05

المصدر : العمود الاول البنك المركزي العراقي ، الجهاز المركزي للإحصاء والابحاث نشرات احصائية لسنوات متفرقة. - العمود الثاني من عمل الباحثة

♣ العملة في التداول اذا اودعت في البنوك تتحول الى احتياطيات .

16- Mishkin , Fredric.S., The Economics of Money Banking and Financial Markets, EIGHTH EDITION, PEARSON/Addison Wesley, 2007, p2.

ثانياً : الائتمان المصرفي

وهي المبالغ التي يقدمها المصرف للعملاء (الافراد والمؤسسات والشركات) في المجتمع مقابل تعهد المدين بسداد تلك الاموال وفوائدها خلال مدة زمنية متفق عليها مع تقديمه ضمانات تمكن المصرف من استرداد المبالغ في حال تعثره عن السداد¹⁷. ويتضح من الجدول (6) تذبذباً كبيراً في تقديم الائتمان للقطاع الخاص اذ شهدت الاعوام الاولى من المدة ارتفاعاً كبيراً في المبالغ الممنوحة ففي عام 1995 بلغ النمو السنوي (159.83) والتي تعد اعلى معدل للنمو خلال المدة المدروسة ، الا ان الاعوام الاخيرة من المدة ، اثرت الظروف التي مر بها العراق متمثلاً بدخول داعش وسيطرته على مناطق واسعة من البلاد في مقدار الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص ، فشهد انخفاضاً كبيراً في معدلاته اذ بلغ (1.83) في عام 2015 والذي اقتصر على تقديم القروض الميسرة للعاطلين عن العمل .

جدول (6)

الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص من البنوك التجارية للمدة (1991-2015) مليون دينار

السنة	الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص	معدل النمو السنوي للائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص %	السنة	الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص	معدل النمو السنوي للائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص %
1991	345	-	2004	620267	60.14
1992	425	23.18	2005	950287	53.20
1993	1000	135.29	2006	1881014	97.94
1994	2348	134.80	2007	2387433	26.92
1995	6101	159.83	2008	3978301	66.63
1996	4222	30.79-	2009	4646167	16.78
1997	10827	156.44	2010	8527131	83.53
1998	18859	74.18	2011	11356308	33.17
1999	67008	255.31	2012	14650102	29.0
2000	170004	153.70	2013	16947533	15.68
2001	243821	43.42	2014	17745141	4.70
2002	312200	28.04	2015	18070058	1.83
2003	387326	24.06			

المصدر :

- العمود الاول البنك المركزي العراقي ، الجهاز المركزي للإحصاء والابحاث نشرات احصائية لسنوات متفرقة.
- العمود الثاني من عمل الباحثة.

ثالثاً : الودائع الجارية

وهي مدخرات يودعها العملاء لدى المصرف ويمكن السحب عليها بسهولة ويسر من أي فرع مصرفي والفائدة إن أعطيت عليها فتحسب على أساس يومي¹⁸ ، ولكن المتعارف عليه ان هذه الودائع لا تدفع المصرف عليها فائدة ، يتضح من الجدول (7) ارتفاعاً ملحوظاً للودائع الجارية خلال الأعوام الأولى من المدة فبلغت معدلات النمو (205.75) في عام 1995 ليشكل اعلى معدل خلال المدة المدروسة ، ثم انخفض خلال الأعوام اللاحقة، اذ بلغ معدل النمو السنوي (-34.62) في عام 1996 واستمرت المعدلات بالتذبذب للأعوام الباقية صعوداً وانخفاضاً إلا ان الأعوام الأخيرة انخفضت فبلغت (-5.70، -16.49) للأعوام (2014 ، 2015).

17 - ابراهيم محمد علي الجزراوي ، نادية شاكر النعيمي ، (تحليل الائتمان المصرفي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة.....)، العدد 83 ، مجلة جامعة بغداد ، 2010، ص5 .

18-David Cox, Success In Elements of Banking, Third Edition, London ,1986,pp 205-206.

جدول (7)

الودائع الجارية ومعدلات النمو السنوي للمدة (1991-2015) مليون دينار

السنة	الودائع الجارية	معدل النمو السنوي للودائع الجارية %	السنة	الودائع الجارية	معدل النمو السنوي للودائع الجارية %
1991	2797	161.03	2004	2985681	23.42-
1992	7888	96.47	2005	2286288	66.73
1993	19296	66.73	2006	4491961	29.48
1994	39465	66.73	2007	7489467	60.08
1995	120666	29.48	2008	9697432	76.50
1996	78887	60.08	2009	15524351	24.76
1997	108269	76.50	2010	27401297	3.05-
1998	159346	24.76	2011	34186568	17.17
1999	208616	3.05-	2012	33142224	5.70-
2000	253685	17.17	2013	38835511	16.49-
2001	376398	5.70-	2014	36620855	
2002	449908	16.49-	2015	30580169	
2003	1143807				

المصدر :- العمود الاول البنك المركزي العراقي ، الجهاز المركزي للإحصاء والابحاث نشرات احصائية لسنوات متفرقة.

- العمود الثاني من عمل الباحثة.

المبحث الرابع

التحليل القياسي لأثر بعض متغيرات البنوك التجارية على الاستقرار النقدي في العراق للمدة (1991-2015)

أولاً : توصيف وبناء الأنموذج القياسي

تم صياغة النموذج الذي يعتمد على (الودائع الجارية والائتمان الممنوح للقطاع الخاص والرصيد النقدي) بوصفها متغيرات مستقلة تؤثر في المتغير التابع (الاستقرار النقدي) ويمكن التعبير عن الأنموذج بصيغته الرياضية كما يأتي:

$$MS=f(DD,CP,MB).....(8)$$

ويمكن وضع الأنموذج بالصيغة القياسية كالآتي:

$$MS = c_0 + c_1DD + c_2CP + c_3MB+U_i.....(9)$$

MS=الاستقرار النقدي

DD=الودائع الجارية

CP=الائتمان الممنوح للقطاع الخاص

MB=الرصيد النقدي

ثانياً : اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

يكشف اختبار الاستقرارية عن مدى وجود الانحدار الزائف، وعدم الاستقرارية يتمثل بوجود جذر الوحدة (unit root) في السلاسل الزمنية، ويتم الكشف عنه باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع فيشير الجدول (8) الى نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية ومن خلال نتائجه ان كل المتغيرات المدروسة (الودائع الجارية والائتمان الممنوح للقطاع الخاص والرصيد النقدي والاستقرار النقدي) هي مستقرة في المستوى I(0) سواء بقاطع او بقاطع واتجاه أوبدون قاطع واتجاه عند مستواه وبمستوى معنوية (1%، 5%، 10%) على التوالي.

جدول (8)
نتائج اختبار الاستقرار عند مستوى (0)

المتغير	قاطع	قاطع واتجاه	بدون قاطع واتجاه
الاستقرار النقدي	3.464188-	3.816208-	3.005057-
	3.752946-	4.416345-	2.669359-
	2.998064-	3.622033-	1.956406-
	2.638752-	3.248592-	1.608495-
الودائع الجارية	4.505795-	4.505795-	1.858994-
	3.752946-	3.752946-	2.679735-
	2.998064-	2.998064-	1.958088-
	2.638752-	2.638752-	1.607830-
الائتمانات المصرفية	0.320079-	4.158517-	0.729660-
	3.029970-	4.467895-	2.692358-
	3.029970-	3.644963-	1.960171-
	2.655194-	3.261452-	1.607051-
الرصيد النقدي	3.081999-	3.761478-	2.484434-
	3.752946-	4.416345-	2.669359-
	2.998064-	3.622033-	1.956406-
	2.638752-	3.248592-	1.608495-

المصدر : من عمل الباحثة بالاعتماد البرنامج الإحصائي (Eviews9)

ثالثاً : تقدير الأنموذج وتحليل النتائج

1- تقدير الأنموذج

تم استخدام أنموذج الانحدار المتعدد اعتماداً على برنامج (Eviews9) إذ تم تحليل البيانات الإحصائية لتحديد درجة تأثير المتغيرات المستقلة (الودائع الجارية والائتمانات الممنوح للقطاع الخاص والرصيد النقدي) في المتغير المعتمد (الاستقرار النقدي) وكانت النتائج المستخرجة وفقاً للمعادلة أدناه بالاعتماد على بيانات الملحق :-

$$MS = -2.411753 + 0.001201DD + 0.056353CP + 0.1151787MB + U_i$$

$$t \quad (0.489239) \quad (0.018301) \quad (1.139509) \quad (2.96103)$$

$$R^2 = (39.99678\%)$$

$$F = (4.438489) \quad D-W = (1.850689)$$

تحليل النتائج

- اشارت المعلمة المقدرة لمتغير الودائع الجارية (DD) اتفاقها مع النظرية الاقتصادية فهناك علاقة طردية بين الودائع الجارية والاستقرار النقدي ، فزيادة الودائع الجارية بوحدة واحدة تؤدي الى زيادة الاستقرار النقدي بمقدار (0.001201) من الوحدات .

- اشارت المعلمة المقدرة للائتمانات الممنوح للقطاع الخاص (CP) باتفاقها مع منطق النظرية الاقتصادية بوجود علاقة طردية بين الائتمانات الممنوح للقطاع الخاص والاستقرار النقدي ، فزيادة الائتمانات الممنوح للقطاع الخاص بوحدة واحدة يؤدي الى ارتفاع الاستقرار النقدي بمقدار (0.056353)

- اشارت المعلمة المقدرة لمتغير الرصيد النقدي (MB) باتفاقها مع منطق النظرية الاقتصادية بوجود علاقة طردية بين الرصيد النقدي والاستقرار النقدي فزيادة الرصيد النقدي بوحدة واحدة يؤدي الى ارتفاع الاستقرار النقدي بمقدار (0.1151787).

ولمعرفة معنوية المعلمات المقدرة وكما يأتي:

- ان قيمة (t) المحتسبة) للمتغير المستقل الودائع الجارية (DD) بلغت (0.018301) وهي اقل من قيمتها الجدولية البالغة (2.797) عند مستوى (0.01) مما يعني ان المتغير ليس له تأثير معنوي في المتغير المعتمد (MS) لذا نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة، ويعود ذلك الى ان الودائع الجارية تعامل من قبل البنوك على انها اموال مكنزة لديها اذ لا يتم استثمارها ولا تخرج للنشاط الاقتصادي وهذا يقابل بدفع فوائد للعملاء مقابل هذه الودائع .

- ان قيمة (t) المحتسبة) للمتغير المستقل الائتمانات الممنوح للقطاع الخاص (CP) بلغت (1.139509) وهي اقل من قيمتها الجدولية ، مما يعني ان المتغير ليس له تأثير معنوي في المتغير المعتمد (MS) لذا نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة ويمكن تفسير هذه العلاقة الى انخفاض نسبة الائتمانات الممنوح للقطاع الخاص فضلاً عن ان هذه النسبة تذهب اغلبها للاستهلاك دون توجيهها للمشاريع الاستثمارية التي تنشأ الاقتصاد الوطني .

- ان قيمة (t) المحتسبة) للمتغير المستقل الرصيد النقدي (MB) بلغت (2.96103) وهي اعلى من قيمتها الجدولية مما يعني ان المتغير له تأثير معنوي في المتغير المعتمد (MS) لذا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، وهذا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية اذ ان ارتفاع الرصيد النقدي يؤثر بصورة مضاعفة في عرض النقد مما يعكس تأثيره في الاستقرار النقدي.

1- اختبار R^2

اختبار R^2 يبين القوة التفسيرية للأنموذج المقدر فقد اظهرت النتائج الى ان المتغيرات المستقلة (الودائع الجارية والائتمانات الممنوح للقطاع الخاص والرصيد النقدي) فسرت مانسبته (39.9%) من التغيرات في

المتغير التابع والنسبة الباقية (60.1%) يعود الى عوامل اخرى لم يتضمنها النموذج وتدخل ضمن متغير الخطأ العشوائي وتدل النتائج ان تلك المتغيرات تؤثر بصورة كبيرة، بينما تؤثر مؤشرات المصارف التجارية بشكل ضعيف في الاستقرار النقدي. وهذه النتيجة تعكس الواقع اذ ان المصارف مع فروعها تشكل نسبة قليلة جدا مقارنة بعدد السكان ولا تغطي حاجة المواطنين لها فضلا عن الضعف الكبير في الوعي المصرفي اذ ان اغلب التعاملات لازالت تتم باستخدام العملة لان نسبة من لديهم حسابات مصرفية من المواطنين قليلة جدا.

2- اختبار (D-w)

تشير نتائج التقدير الى خلو النموذج من الارتباط الذاتي اذ تجاوزه اختبار (D-w) بنجاح بعد ان بلغت القيمة المحسوبة له (1.850689) عند مستوى معنوية (0.01) وهي اعلى من القيمة الجدولية للحد الأدنى والاعلى والبالغة للحد الأدنى (dl = 0.805) والاعلى (du = 1.528) وفي الوقت نفسه اقل من قيمة (4-du) باستخدام عينة (n=24) و (K=4) الامر الذي يؤكد خلو الأنموذج من وجود مشكلة الارتباط الذاتي، أي قبول فرضية عدم وجود ارتباط ذاتي) ورفض الفرضية البديلة.

3- اختبار F

اظهر اختبار F الى معنوية العلاقة الاجمالية المقدرة فتجاوزت قيمتها المحتسبة البالغة (4.438489) القيمة الجدولية والبالغة (4.22) عند مستوى (0.01) مما يشير الى قبول الأنموذج.

تفسير النتائج :-

اظهرت النتائج الاحصائية للبيانات المدروسة بعدم اتفاقها مع فرضية البحث التي تنص على وجود تأثير معنوي ذو دلالة احصائية للبنوك التجارية في الاستقرار النقدي، فعجزت مؤشرات المصارف التجارية في التأثير في الاستقرار النقدي (باستثناء متغير الرصيد النقدي) مما يعكس ضعف اجراءاتها في منح الائتمان وعدم قدرتها على جذب الودائع ونشر الوعي المصرفي وعدم تطوير انظمتها الالكترونية لتواكب التطورات الحديثة فضلا عن ضعف مضاعف الائتمان هذا من جهة ومن جهة اخرى أسهم اعتماد الحكومة على إيرادات النفط من خلال تحويل الدولارات النفطية لدى البنك المركزي بالعملة المحلية لتمويل انفاقها في التأثير في عرض النقد وخلق اختلالات في الاستقرار النقدي.

الاستنتاجات

- 1- ضعف الاستقرار النقدي في الاقتصاد العراقي خلال المدة المدروسة فتراجع بين الضغوط التضخمية تارة والانكماشية تارة اخرى ليعكس الاوضاع الاقتصادية غير المستقرة التي مر بها البلد.
- 2- اظهرت نتائج الاستقرار ان كل المتغيرات المدروسة هي مستقرة في المستوى (0) سواء بقاطع او باتجاه او من دون قاطع واتجاه وبمستوى معنوية (1%، 5%، 10%)
- 3- ارتبط الرصيد النقدي بعلاقة طردية بالاستقرار النقدي، ويتفق مع منطق النظرية الاقتصادية
- 4- ارتبطت الودائع الجارية بعلاقة طردية بالاستقرار النقدي، ويتفق مع منطق النظرية الاقتصادية
- 5- ارتبط الائتمان الممنوح للقطاع الخاص بعلاقة طردية مع الاستقرار النقدي ويتفق مع منطق النظرية الاقتصادية

التوصيات

- 1- يجب الاهتمام بتطوير النظام المصرفي وتفعيل نظام المصارف الالكترونية.
- 2- اشاعة ثقافة الوعي المصرفي لدى الجمهور عن طريق ترسيخ الثقة بالمصارف التجارية.
- 3- استثمار الاموال المكنزة للمصارف التجارية في استثمارات فعالة.
- 4- تسهيل الاجراءات المصرفية ليتسنى للجمهور ايداع اموالهم في المصارف، ورفع معدلات الفائدة على الودائع المصرفية تفعيل وتبسيط اجراءات منح الائتمان المصرفي للقطاعات الاقتصادية.
- 5- الاستمرار قدما في عملية توطين الرواتب لموظفي الحكومة اذ انها ستوسع كثيرا من التعاملات المصرفية.

الملحق

Dependent Variable: MM
 Method: Least Squares
 Date: 08/01/18 Time: 22:42
 Sample: 1992 2015
 Included observations: 24

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.6300	-0.489239	4.929605	-2.411753	C
0.9856	0.018301	0.065637	0.001201	DD
0.2680	1.139509	0.049454	0.056353	CP
0.0326	2.296103	0.066106	0.151787	MB

8.920833	Mean dependent var	0.399678	R-squared
18.30366	S.D. dependent var	0.309630	Adjusted R-squared
8.432564	Akaike info criterion	15.20824	S.E. of regression
8.628906	Schwarz criterion	4625.811	Sum squared resid
8.484653	Hannan-Quinn criter.	-97.19076	Log likelihood
1.850689	Durbin-Watson stat	4.438489	F-statistic
		0.015139	Prob(F-statistic)

المصدر:- مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews9)

المصادر

- 1- ابراهيم محمد علي الجزراوي ، نادية شاكر النعيمي ، ((تحليل الائتمان المصرفي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة))، العدد 83 ، مجلة جامعة بغداد ، 2010.
- 2- احمد جاسم المشهداني ، حيدر حسين ال طعمة ، دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2009) ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، العدد 33 ، 2012.
- 3- عبد الحسين جليل الغالي ، كاظم الاعرجي ، اساسيات النقود والبنوك، دار النبراس،النجف ، 2016 .
- 4- عبد المنعم السيد علي ، نزار سعد الدين العيسى ،النقود والمصارف والاسواق المالية ،دار الحامد للنشر ، عمان ، 2004 .
- 5- عوض فاضل الدليمي ، النقود والبنوك ، جامعة بغداد ، 1990 .
- 6- رضا صاحب ابو حمد، ادارة المصارف ، دار الفكر للطباعة والنشر ، عمان ، 2002 .
- 7- سامية محمد عبد الفتاح ، قياس التغيرات في مستوى الاسعار وعلاقتها بتطور عرض النقد في جمهورية مصر العربية (Mansoura Univ.J. Agric. Econom and Socialsci) ، المجلد 5 ، العدد 18 ، 2014 .
- 8- صلاح محمود حسين ، معامل الاستقرار النقدي في الاقتصاد السعودي (1397-1403) ، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والادارة ، م1 ، 1988.
- 9- لخدمي عبد الحميد، اثار تغيرات سعر النفط على الاستقرار النقدي في الاقتصاديات النفطية دراسة تحليلية وقياسية لحالة الجزائر ،رسالة ماجستير ، جامعة تلمسان ، الجزائر ، 2011 .
- 10- يمينة شبيرة ، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2014 ، رسالة ماجستير ، جامعة محمد خيضر – سكرة ، 2016 ،
- 11- Fredric.S.Mishkin , The Economics of Money, Banking and Financial Markets, EIGHTH EDITION, PEARSON/Addison Wasley, 2007.
- 12- David Cox, Success In Elements of Banking, Third Edition, London , 1986.
- 13- Marcia M .cornet, Hassan Tehranian, An overview of commercial banks : performance , and market value, Review of financial Economics , 13, 2004.
- 14- Raghendra Jha, Deba Prasad Rath, On the Endogeneity of the Money Multiplier in India, Research School of Pacific and Asian Studies.
- 15- Gampbell R .McConnall and Staley L.Byre, Economics. Principles and Problems and Policies , McGraw-Hill , Irwin , New York, 15ed , 2002

- 16- Fergusen R.w. ,Should Financial stability Be An Explicit central bank objective ? In (monetary Stability ,Financial Stability and The business cycle: Five views) ,BIS Papers no (18),2003.
- 17- Ricks m., A Regularoty Design For Monetary Stability Vanderbilt law , Review ,vol (65).No (5),2012.
- 18- Herrero .A.G and Riop.d., Financial stability and the Design of Monetary Policy ,Banco de Espina ,2003

19- البنك المركزي العراقي ، الجهاز المركزي للإحصاء والابحاث ، نشرات احصائية لسنوات متفرقة.

.....
.....
.....